جامعة الزقازيق
كلية الآداب
قسم التاريخ

السياسة البريطانية تجاه اقتصاد الزيتون في فلسطين (1918-1948م)

بحث مقدم من /

نايفه حماد ديبة

2021م -1442هـ

المقدمة:

تبلغ مساحة فلسطين حوالي 27009كم^2، وتبلغ الأراضي القابلة للزراعة 8044 ألف دونمٍ، أما الأراضي غير صالحة للزراعة فتبلغ18114 الف دونمٍ[1]، وتعد زراعة الزيتون أحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني، وهو من المحاصيل المهمة، إذ يشكل أحد المصادر الرئيسة للدخل الزراعي، فقد شكلت منتجات الزيتون المواد الخام لكثير من الصناعات المرتبطة بها؛ مثل: صناعة زيت الزيتون وصناعة الصابون، إلا أن ما تعرض له اقتصاد الزيتون في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني من انعكاسات سلبية متعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتصنيع والتسويق، أثر على اقتصاد الزيتون في فلسطين.

تمهيد:

انتهت الحرب العالمية الأولى مع الدولة العثمانية في 30تشرين الأول (أكتوبر)1918م، وقرر مؤتمر فرساي عام 1919م*عدم إعادة الأقاليم العربية إلى الحكم العثماني، وبعد احتلال بريطانيا لفلسطين في أواخر عام 1917م، فرضت نفسها كدولة منتدبة على فلسطين عام 1920م بموجب صك الانتداب**، وعليه فقد تقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام 1922م في حزيران (يوليو) بتعيين السير هربرت صموئيل Herbert Samuel*** مندوباً سامياً بريطانياً علي فلسطين[2]، وقد سهلت سلطات الانتداب البريطاني للصهاينة الاستقرار في الأراضي الزراعية، وسلمتهم مساحات واسعة من أراضي فلسطين؛ مما أثر على الاقتصاد الفلسطيني الذي تميز بأنه اقتصاد زراعي بالدرجة الأول [3].

([1]) أحمد طرابين؛ فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، ط1، هيئة الموسوعة العربية، بيروت، 1990م، ص993، ص 284.

*عقد في باريس عام 1919م عرف بمؤتمر فرساي، انتهى بتوقيع مجموعة من المعاهدات بين دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ودول الوسط المهزومة.(انظر: عبد العظيم رمضان؛تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص25-26).

** تألف من مقدمة و28مادة، وكان هو الدستور الاستعماري الصهيوني الذي حكمت بموجبه فلسطين فترة الانتداب البريطاني، تم تقديمه إلى عصبة الأمم عام 1920م، وافق عليه البرلمان البريطاني عام 1922م.(انظر: دون مؤلف؛ فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م، ص 70).

***سياسي بريطاني يهودي (1870-1963م)، تبنى الفكر الصهيوني عام 1914م حين رأى أنها تخدم المصلحة البريطانية، في عهده زاد أعداد المهاجرين الصهاينة، وشجع على الاستيطان في فلسطين.(انظر: يغال عيلام؛ أف يهودي في التاريخ الحديث، ط1، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، 2006م، ص369).

([2]) أحمد طرابين؛ مرجع سابق، ص993؛ أحمد زكي الدجاني؛ مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999م، ص ص 26-27.

([3]) إبراهيم سالم الزاملي؛فلسطين في التقارير البريطانية(1919-1947م)، دار ابن رشد، غزة، 2016م، ص 165.

أولاً: زراعة الزيتون:

عانت الزراعة الفلسطينية في أواخر العصر العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى؛ بسبب ما اتبعته الدولة العثمانية من إجراءات كإلغاء قروض البنك العثماني، وتجنيد العاملين في الزراعة في جيوشها، وقيامها بمصادرة حيوانات الجر والنقل للأغراض العسكرية، وقطع الأشجار، ومنها أشجار الزيتون؛ لاستخدامها وقوداً للقطارات [4].

ونتيجة للعمليات العسكرية في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى أصيبت البلاد بخسائر اقتصادية، وخاصة في قطاع الزراعة من الأشجار المثمرة وغير المثمرة، وقدمت حكومة الاحتلال البريطاني قروضاً للفلاحين أواخر عام 1918م بشروط صعبة ومجحفة بحق الفلاحين؛ فلم تحقق الغرض منها، ولقد اقترحت الحكومة البريطانية تقديم مبالغ كبيرة ولفترة طويلة للفلاحين، وتوصلت عام 1919م إلى اتفاق مع البنك الإنجليزي المصري المحدود لتقديم قروض للمزارعين، إلا أن المنظمة الصهيونية*اعترضت عليه وأوقفته؛ لأنه يتعارض مع المشروع البريطاني الصهيوني في فلسطين[5]، وبذلك تكون حكومة الاحتلال البريطاني قد أغرقت الفلاح الفلسطيني بالأزمات، ضمن سياستها الداعمة للاقتصاد اليهودي الصهيوني[6]، فبعد أن تسلم المندوب السامي هربرت صموئيل الإدارة المدنية عام 1922م، فرض إجراءات وقوانين لتسهيل مهمة (إنشاء الوطن القومي لليهود) على أرض فلسطين[7].

ولقد جاء محصول الزيتون عام 1920م بكميات وفيرة فاض عن حاجة الاستهلاك المحلي؛ وذلك لغزارة الإنتاج في هذا العام، حتى أصبح الطلب عليه من الخارج قوياً، وارتفعت أسعاره، ومن ثم فقد

---

[4] صحيفة مرأة الشرق؛ ع 51، سنة1، القدس، الأربعاء 8 أيلول (سبتمبر)، عام 1920م، ص2؛ ربا الزهار؛ تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882-1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2011م، ص9؛ أحمد طرابين؛ مرجع سابق، ص996.

* هي حركة سياسية عنصرية، ظهرت في القرن التاسع عشر، تهدف إلى إقامة (دولة) لليهود على أرض فلسطين، أسسها تيودور هرتزل عقدت مؤتمرها الأول في بازل في سويسرا عام 1897م.(انظر: بيان نويهض الحوت؛ فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين1917م، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت،1991م، ص225).

[5] إبراهيم سالم الزاملي؛ مرجع سابق، ص 170؛ أحمد طرابين؛ مرجع سابق، ص997.

[6] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص 87.

[7] إبراهيم سالم الزاملي؛ مرجع سابق، ص 173؛ دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص 64؛ أراني، إفرايم; أرض إسرائيل تاريخ وسياسة وإدارة وتطوير، إصدار الدائرة الرئيسة للكيرن كايمت لإسرائيل، القدس، ب ت، ص29. הראה לי אפרים؛ ארץ ישראל: היסטוריה، פוליטיקה، ניהול ופיתוח، שהונפקה על ידי המחלקה הראשית של קרן קיימט، ירושלים، עמ '29.

أصدر صموئيل أمراً بمنع تصدير الحبوب والزيت وأحياناً كان يستورد الحبوب والزيت قبل موسم الحصاد بأسابيع قليلة، ويغرق الأسواق بها؛ حتى تهبط الأسعار، ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه، فيضطر إلى بيع أرضه إلى حكومة الانتداب التي كانت تحولها للصهاينة، في حين بلغ متوسط الدخل السنوي للفلاح الفلسطيني 26 جنيهاً فلسطينياً، وبلغ متوسط جملة الضرائب التي عليه دفعها 5 جنيهات و870 مليماً فلسطينياً؛ أي: نحو 22.5% من دخله السنوي[8].

وفي تلك الظروف المالية الصعبة التي وصل إليها الفلاح الفلسطيني، كان يصعب عليه غرس أشجار الزيتون بهدف تسويق إنتاجه لضعف حالته المالية، وكان أجدر بالحكومة أن تعمل على تخفيض الضرائب أو إعفاء زراعة الزيتون منها، أو تفرض على كل فلاح غرس عدداً من الأشجار إذا أراد أن يعقد قرضاً زراعياً، ولكن حكومة الانتداب تعمدت إلحاق الخسائر بالفلاح الفلسطيني مقابل تقديم التسهيلات للزراعة اليهودية في فلسطين.

ولقد كانت إجراءات حكومة الانتداب على فلسطين بشأن تحسين زراعة الزيتون في فلسطين ظاهرية، فهي ذاتها التي سمحت لشركة (شيمن) (Shymn)* اليهودية الصهيونية أن تقيم مصانعها في حيفا لاستخراج الزيوت من البذور النباتية المستوردة من الخارج، من أجل مضاربة زيت الزيتون، ومنحتها الامتيازات والتسهيلات لتمكنها من بيع صفيحة الزيت المستخرج من معاملها بثلث الثمن الذي تباع به صفيحة زيت الزيتون الفلسطيني[9].

كانت أسباب فقر فلاحي فلسطين ناجمة عن سياسة الانتداب البريطاني وقوانينه التي كانت تخدم أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين، ثم تليها الأسباب البيئية وتقلبات المُناخ وعدم خصوبة التربة، فلقد بالغت حكومة الانتداب في تقديراتها عن تخلف إمكانيات الفلاح الفلسطيني، وفي الإمكانات التي تتيحها الأرض في ظل إشرافها عليها[10].

---

[8] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص ص 87-88.

* تأسست الشركة الصهيونية شيمن في لندن برأس مال قدره 160ألف جنيه فلسطيني، وكانت ملكيتها تعود لشركة الزيوت الشرقية بلندن، وأقامت مصانعها في مدينة حيفا.(انظر: علي مهاني؛ العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين(1918-1936م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة،2010م، ص184).

[9] صحيفة فلسطين، ع 197، السنة 18، الأربعاء، 17 تشرين الأول (أكتوبر)، عام 1932م، ص1.

[10] روز ماري الصايغ؛ الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980م، ص ص 28-29.

لقد عمدت حكومة الانتداب إلى إصدار قوانين تعمل على تقليص ملكية أراضي الفلاح الفلسطيني[11]، وعليه فإن ملكية الأراضي الفلسطينية تعرضت للتفتت وانتقلت إلى ملكيات فردية خاصة بعد أن كانت عشائرية، الأمر الذي رفضه الفلاحين الفلسطينيين؛ مما أدى إلى ما عرف بانتفاضة يافا(الثورية) عام 1921م* التي كانت بسبب إجراءات الانتداب البريطاني ضد الفلاحين وانتقال الأراضي وزيادة الهجرات الصهيونية إلى فلسطين، وانتهت بعقد لجنة تحقيق عرفت بلجنة هايكرافت (Haycraft)** أكدت وقف إجراءات بريطانيا ضد العرب[12].

كان لإجراءات الاحتلال البريطاني في فلسطين ونزع ملكية الأراضي دورٌ كبيرٌ في تقليص مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة كأشجار الزيتون؛ إذ كانت تقدر مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون في مدينة رام الله وحدها عام 1920م حوالي 3000 دونمٍ من بين 147.6 دونمٍ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للزراعة أو الرعي في رام الله، وهي منطقة غنية بزراعة الزيتون كباقي فلسطين، ويقدر إنتاجها لزيت الزيتون بحوالي84000 كيلو غرام (84 طناً)، إضافة إلى ضعف ذلك الوزن من الزيتون الذي يعد للأكل دون تحويله إلى زيت [13].

وطبقاً للدراسة التي أعدتها المجلة التجارية عن ناتج زيت الزيتون في العالم عام 1924م، فإن فلسطين كانت أقل نسبة من بين دول العالم في إنتاج زيت الزيتون للأعوام ما بين (1919-1924م)؛ بسبب سياسة التضييق الاقتصادي التي اتبعها الانتداب البريطاني في فلسطين، والتي أثرت على إنتاج الزيتون

---

[11] درايتون (جمع)؛ قوانين فلسطين، قانون انتقال الأراضي أيلول (سبتمبر) عام 1920م، ج2، ب31، مطبعة الروم، القدس، 1934م، ص 1001؛ إبراهيم الزاملي؛ مرجع سابق، ص 173.

* أدت النقمة من سياسة بريطانيا1921م برفضها وعد بلفور، وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين، إلى ثورة الشعب الفلسطيني ومهاجمة مراكز الشرطة البريطانية، استمرت فيها المعارك 1-15أيار (مايو)1921م، اسفرت عن مقتل 47 من الصهاينة واستشهاد 48 من الفلسطينيين وجرح أخرين.(انظر: الموسوعة الفلسطيني؛ القسم العام، ج3، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م، ص ص616-617؛ دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص67).

** هي لجنة شكلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أسباب الاضطرابات برئاسة السير توماس هايكرافت، فقدمت تقريرها في تشرين الأول(أكتوبر) 1921م، وتوصلت إلي أن السبب هو انحياز بريطانيا لليهود وحرمان العرب.(انظر: دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص67).

[12] دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص 67؛ فلاح خالد علي؛ فلسطين والانتداب البريطاني (1939-1948م)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م، ص 10.

[13] إبراهيم نيروز، رام الله جغرافيا تاريخ وحضارة، ط1، دار الشروع، رام الله، فلسطين، 2004م، ص237.

فيها، إذ سجلت فلسطين ناتج الزيت (ألف سنتال)*، ويمكن توضح ناتج زيت الزيتون في فلسطين في المخطط التالي رقم (1) **يوضح إنتاج زيت الزيتون في فلسطين (1919-1924م) بالطن.**

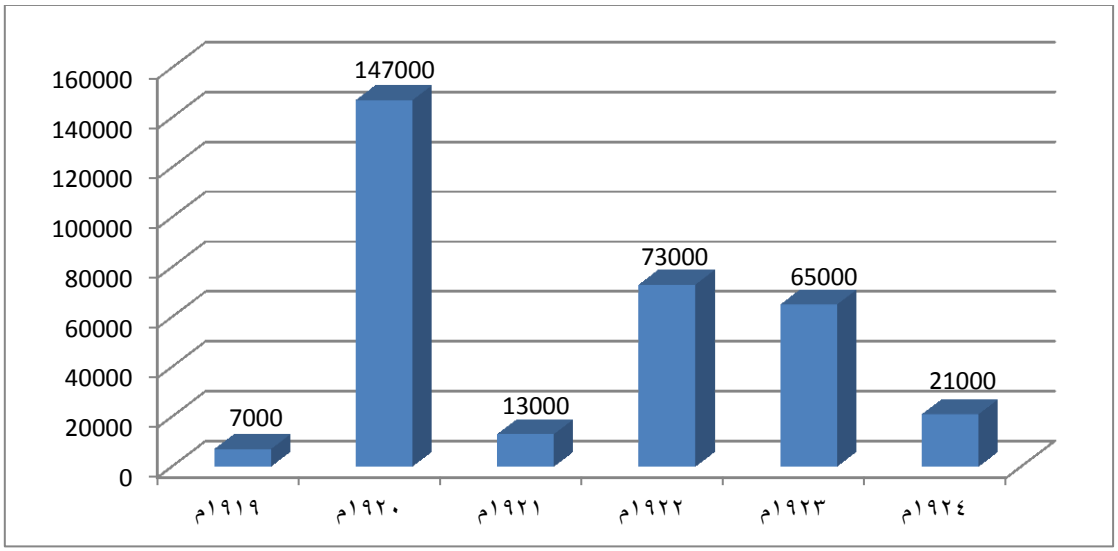

ويلاحظ من الرسم البياني السابق أن فلسطين قد سجلت أقل إنتاج في زيت الزيتون، نظراً لسوء الإنتاج في هذه السنوات عام1919م و1921 و1924م، ونظراً لما عانته البلاد في أثناء الحرب العالمية الأولى من الإهمال الزراعي والسياسة البريطانية التعسفية، فإنتاج زيت الزيتون عام 1924م وصل إلى 21000 سنتال فلسطين، وهو تقدير ضعيف بالنسبة لإنتاج الزيتون في فلسطين التي تشتهر في زراعته[14]، مقارنة مع إنتاج زيت الزيتون عام 1923م حيث بلغ 65000 سنتال، ويقد يفسر ذلك بتقلب الإنتاج من عام إلى أخر في إنتاج الزيتون.

استمرت حكومة الانتداب في إصدار القوانين لنزع ملكية الأراضي عام 1928م، وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي في العام نفسه، وكان الهدف الأساسي انتزاع ملكية الأراضي بعدة طرق غير مشروعة في القرية، وانتزاع ما لا يستطيع المواطن الفلسطيني إثبات ملكيته وبالتالي تدوينه باسم حكومة الانتداب[15]، وتركزت الزراعة في أجود أنواع أراضي فلسطين كالسهل الساحلي، الذي تميز بزراعة

---

* ألف السنتال يساوي مائة ليرة الفلسطينية، والليرة الواحدة تساوي10 سنتال، وهي جزء من الجنيه الفلسطيني كانت عملة فلسطين والأردن خلال الفترة (1927-1948م) في عهد الانتداب البريطاني، وكانت تصدرها مؤسسة فلسطين للنقد.(انظر: www.wikipedia.org).

(14) المجلة التجارية؛ ع 3، ط 1، الغرفة التجارة بحيفا، حيفا، 1925م، توفيق زيبق؛ ناتج زيت الزيتون في العالم في سنة 1924م، ص ص 77-78.

(15) فؤاد حمدي بسيسو؛ الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948م)، الموسوعة الفلسطينية؛ ج1، مرجع سابق ص 639؛ فلاح خالد علي؛ مرجع سابق، ص40.

الأشجار المثمرة؛ مثل: الحمضيات والزيتون، والسهول الداخلية التي تزرع فيها الخضار والقمح والشعير، والمرتفعات الجبلية التي كان من أهم منتجاتها الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة[16].

وعليه فقد كشفت لجنة التحقيق البريطانية برئاسة سمبسون Simpson* في فلسطين عام 1930م، بعد أحداث ثورة البراق عام 1929م**، أن أكثر من 29% من العائلات العربية القروية أصبحت بدون أرض، وأن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشتهم والمحافظة على مستواهم، ونتيجة لسياسة الحكومة تلك، فقد كثيرٌ منهم عمله، وأُرغم على مغادرة أرضه، وأشار التقرير إلى حرمان المزارع الفلسطيني؛ مما أتاح للمزارع الصهيوني من رؤوس أموال وقروض[17].

ولقد كان للأحداث السياسية تأثيرها على تطور الوضع الزراعي في فلسطين، فقد عملت إدارة حكومة الانتداب البريطاني على تشجيع زراعة الحمضيات بالدرجة الأولى والتي تُعد المحصول الأول في فلسطين منذ عام 1918م، وتأتي زراعة الزيتون بالدرجة الثانية بعد الحبوب والحمضيات، وهي من أهم الزراعات في فلسطين على الرغم من أن زراعتها غير مستقرة نظراً لتذبذب كمية الإنتاج من عام إلى أخر، وتنتشر زراعته في اللواء الشمالي أكثر من الجنوبي ولواء القدس؛ حيث وصلت حتى عام 1937م مساحة دونمات الزيتون وعدد الأشجار فيه بلغ حوالي 70% من مساحة الأراضي المزروعة زيتون في فلسطين، وقد يرجع ذلك إلى جودة التربة وغزارة المياه والبيئة المناسبة لزراعة الزيتون في اللواء الشمالي[18].

فقد أفادت وزارة الزراعة الفلسطينية أن إنتاج الزيتون في عامي (1935-1937م) كان جيد جداً إلى درجة استثنائية، وذلك لأن إنتاج الزيتون في تلك الأعوام كان يفوق إنتاج باقي الدول المنتجة له، ومن ثم فقد تم

---

[16] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص 157.

* أوفدت الحكومة البريطانية إلى فلسطين السير جون هوب سمبسون الخبير العالمي بمسائل الهجرة والسكان، وبعد دراسة الأوضاع في فلسطين قدم تقريره عام 1930م إلى وزير المستعمرات البريطاني، أظهر الآثار الخطيرة للهجرة الصهيونية.(انظر: دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص 78).

** كان من أسبابها محاولة الصهاينة السيطرة على حائط البراق في السور الغربي للمسجد الأقصى؛ مما أدي إلى تصادم بين الجانبين الفلسطيني والشرطة البريطانية المنحازة إلى جانب الصهاينة، وانتشرت الأحداث في كافة أرجاء فلسطين، وأسفرت عن مقتل وجرح أخرين.(انظر: دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص ص74-76).

[17] دون مؤلف؛ فلسطين، مرجع سابق، ص ص 78-79؛ إبراهيم الزاملي؛ مرجع سابق، ص 182؛ فلاح خالد علي؛ مرجع سابق، ص ص 13-14؛ أراني، إفرايم; مرجع سابق، ص23.הראה לי אפרים؛ שם،עמ 23.

[18] سعيد حمادة؛ النظام الاقتصادي في فلسطين، المطبعة الأمريكية، الجامعة الأمريكية، منشورات كلية العلوم والآداب، سلسلة العلوم الاجتماعية، الحلقة 11، بيروت، 1939م، ص ص 186-187.

إرسال أحد المسوقين من قبل الاحتلال البريطاني إلى خارج البلاد للتحقق من امكانية بيع زيت الزيتون في الأسواق الخارجية، وتصدير كميات كبيرة من زيت الزيتون إلى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا[19].

كما شهدت الفترة ما بين (1939-1944م) تطوراً في الاقتصاد الزراعي في فلسطين، ويرجع ذلك إلى سياسة الانتداب لخفض المساحة المزروعة حبوباً وزيادة المساحة المزروعة خضاراً وفاكهة وزادت بالتالي المساحة المزروعة زيتوناً عام 1943م (75.341) طناً، وانخفاضه عام 1944م حتى وصل إلى 9968 طناً؛ ويعود ذلك إلى طبيعة إنتاج شجرة الزيتون المتقلبة ما بين سنة (شلتونية) Shiltunia والعام (الماسي) Masia*، كما ارتفعت أسعار المحاصيل النقدية كالزيتون، نتيجة لتأثره بالارتفاع العام في العالم في الفترة (1939-1944م) لوقوع الحرب العالمية الثانية، وحدث تحول في نوعية الإنتاج الزراعي فانتقل من الاستهلاك الذاتي كالحبوب إلى الإنتاج التسويقي للدخان والزيتون، وكان الارتفاع وفيراً في المنتجات التي تدر دخلاً كبيراً؛ وقابل ذلك زيادة في مساحة المزروعات[20]، فقد حدد قسم الغابات لدى حكومة الانتداب عام 1946م عدد الشتلات التي يمكن زراعها سنوياً، بهدف الحفاظ على المساحة المزروعة زيتوناً[21].

كما سجل الموقف الزراعي لدى الجانب العربي في فلسطين بين عامي(1944-1945م) تطوراً ملحوظاً وخاصة في زراعة الحبوب والحمضيات بالدرجة الأولى، ثم تلاها زراعة الزيتون بالدرجة الثانية التي قدرت بـ 7.96% من الأشجار المثمرة، ووصل إنتاجه إلى 98%، أما المزارعون الصهاينة فقد ركزوا على زراعة الحبوب والحمضيات، وكان معظمها زراعة مختلطة[22]، ورغم زراعة الصهاينة للزيتون فإن معظم المساحات المزروعة حتى عامي (1944-1945م) كانت لصالح الفلسطينيين فمن

---

(19) صحيفة دافار العبرية؛ع2943، الأربعاء 16 كانون الثاني(يناير)، 1935م، ص6. דבר היום؛ יום רביעי، 16 בינואר 1935، עמ '6.

* تعرف ظاهرة السنة الشلتونية والعام الماسي اصطلاحاً بتبادل الحمل أو(المعاومة)، فالموسم الجيد لحمل شجرة الزيتون يطلق عليه السنة والموسم قليل الحمل يطلق عليه السنة الشلتونية؛ وذلك بسبب عدم مقدرة الشجرة من الإثمار وإنبات الأغصان في وقت واحد.(انظر: عبد النبي الحوامدة، محمود الرجوب؛ الزراعة في محافظة الخليل، ط1، رابطة الجامعين مركز الأبحاث، الخليل، فلسطين، 1992م، ص 136).

(20) فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص 660؛ روجر أوين؛ التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب(1918-1948م)، الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، 1989م، ص35.

(21) Israeli Archives; forestry department, olive seedlings, Haifa, November 21, 1946, document number (14/19/FND).

(22) فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص661؛ روجر أوين؛ مرجع سابق، ص43.

بين 595.405 دونماً، امتلك الصهاينة منها 7 ألاف دونمٍ فقط، وكان معظم الإنتاج حتى عام 1947م لصالح الفلسطينيين، فقد قدرت قيمة الإنتاج 98.5% لصالح الفلسطينيين، ولصالح الصهاينة 1.5% جنيه فلسطينيPalestine * pound[23].

ويرجع ذلك لآثار الحرب العالمية الثانية الإيجابية على القطاع الزراعي الفلسطيني وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية كالحمضيات والزيتون والحبوب والخضروات؛ مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة ومنها الزيتون، وقد أثر ذلك على إنتاجه وصناعته فيما بعد، مقابل توفير الامتيازات الاقتصادية للمستوطنين الصهاينة وتقديم الدعم لهم، وانتقال الأراضي وتركيز الاستيطان الزراعي في أجود أنواع الأراضي ذات المصادر المائية [24].

ويمكن القول إن زراعة الزيتون بفلسطين تعرضت في عهد الانتداب البريطاني إلى تطورات تراوحت ما بين الكساد والوفرة؛ نتيجة لتأثر الزراعة الفلسطينية بالمتغيرات الجغرافية والسياسية التي أثرت على نوع الزراعة ومنها تأثرها بأحداث الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى سياسة الانتداب التي ركزت على زراعة الحمضيات من الدرجة الأولى لحاجتها في الحرب العالمية الثانية على حساب محاصيل أخرى كالزيتون، وعدم تقديم الدعم والإرشاد للزراعة العربية.

ثانياً: الصناعات القائمة على الزيتون:

كانت فلسطين حتى أواخر العهد العثماني بلداً زراعياً، ولم يكن للصناعة فيها أهمية اقتصادية؛ فقد ارتبطت بإنتاج الضروريات من أجل حاجة الأهالي، وكانت الصناعة الموجودة فيها صناعة حرفية أخذت الشكل البدائي[25]، ولم تشهد فلسطين حتى مطلع حكم الانتداب البريطاني وجود قطاع صناعي متطور، وكانت الصناعات المتوفرة فيه حرفية عائلية، وعليه فقد انتشرت بعض الصناعات التحويلية

---

* هي عُملة أصدرتها سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين بواسطة مجلس النقد الفلسطيني الذي كان يتبع لوزارة المستعمرات البريطانية، فقد كان الجنيه الفلسطيني العملة الرسمية في فلسطين وإمارة شرق الأردن ما بين عامي (1927–1948)، وقد كان الجنيه المصري سابقاً هو العملة المتداولة إبّان عهد الدولة العثمانية، وبعد احتلالهما من قبل الجيش البريطاني عام 1920، وقد حملت القطعات النقدية والأوراق المالية كتابات بثلاث اللغات الرسمية للانتداب وهي العربية الإنكليزية والعبرية. (انظر: الموسوعة الفلسطينية؛ مرجع سابق، ص ص 501–502).

[23] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص166.

[24] فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص ص 661–665.

[25] إبراهيم الجندي؛ الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، كتاب صامد (7)، ط1، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986م، ص 11.

التي تعتمد على الزراعة؛ مثل: طحن الحبوب، واستخراج الزيوت النباتية، وصناعة الصابون، إضافة إلى صناعة النسيج ودباغة الجلود، وكانت معظم الصناعات تُستهلك محلياً، باستثناء صناعة الصابون التي كانت تصدر إلى الأقطار المجاورة كمصر والعراق[26].

ولقد وافق الانتداب البريطاني على استيعاب أعداداً كبيرة من المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين؛ فعمل على تدفق رؤوس الأموال والصنّاع والحرفيين وتحويل المجتمع الزراعي الفلسطيني إلى مجتمع صناعي، فشق الطرق لتسهيل الحركة؛ مما أدى إلى تطور صناعي سريع في فترة الحرب العالمية الأولى[27]، ومن أهم الصناعات القائمة على الزيتون التي شهدتها فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى:

1- صناعة زيت الزيتون:

كانت معظم معاصر زيت الزيتون معاصر خشبية تدار بقوة الحيوانات؛ مما أدى إلى انخفاض الإنتاج كماً ونوعاً، وأما المعاصر التي تدار بقوة الماء فكانت موجودة في مدينة حيفا وعكا ونابلس وقد بلغت عددها 30 معصرة، وكان الإنتاج الجيد من زيت الزيتون يستهلك للأكل وشكل تقريباً نصف الإنتاج، والنصف الآخر منه تم استعمله في صناعة الصابون[28]، وشكلت الصناعة اليدوية في فلسطين 69.3% من مجموع المجالات الصناعية القائمة آنذاك، منها 14.1% كانت تدار بقوة الحيوانات كان معظمها من معاصر زيت الزيتون والسمسم[29]، وعلى الرغم من بدائية المعاصر العربية إلا أنها حققت اكتفاءً اقتصادياً محلياً وفي تلك الفترة، بالمقابل أغلقت المعاصر اليهودية الصهيونية أبوابها في الرملة على الرغم من استخدامها آلات حديثة؛ وذلك بسبب قلة الخبرة لدى الصانع اليهودي في ذلك المجال[30]، فاستقدمت الحركة الصهيونية خبراء من فرنسا؛ لتعليم المستوطنين الزراعة وخاصة زراعة العنب؛ فبعد التجربة الفاشلة لزراعة الزيتون، تم التركيز على زراعة كروم العنب واللوزيات التي كانت

---

[26] فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص 667.

[27] عدنان العامري؛ التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900-1970م)، بحث إحصائي، سلسلة حقائق وأرقام رقم (47)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974م، ص 101؛ عبد الفتاح أبو شكر؛ وآخرون؛ التصنيع في الضفة الغربية، ط1، جامعة النجاح الوطنية، مركز التوثيق والمخطوطات، نابلس، 1991م، ص 19؛ عبد الفتاح نصر الله، طاهر عواد؛ واقع القطاع الصناعي في فلسطين، ب ن، نابلس، 2004م، ص9؛ جوجنسكي، تمار؛ التطور الرأسمالي في فلسطين، مشاريع جامعية، 1986م، ص ص94-100.
ג'וגינסקי, תמר; פיתוח קפיטליסטי בפלסטין, פרוייקטים באוניברסיטה, 1986, עמ '94, 100.

[28] عدنان العامري؛ مرجع سابق، ص 102؛ جوجنسكي، تمار؛ مرجع سابق، ص113. ג'וגינסקי, תמר; שם, עמ '113.

[29] إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص 23.

[30] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص 40.

تذهب محاصيلها لصناعة الخمور[31]، فقد كانت صناعة الزيوت في الجانب الصهيوني بدائية، ومن الصعب استخدامها في الطهي؛ لذا اضطرت إلى شراء زيوت من فرنسا؛ مثل: زيت جوز الهند وغيره، والتي تم استيرادها إلى البلاد بكميات كبيرة عام 1935م، لتعويض خسارتها على إثر فشلها في إنتاج الزيوت النباتية[32].

كما شهدت فترة العشرينيات من القرن الماضي بداية ظهور الطابع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني معتمدة على الأيدي العاملة الفلسطينية في القطاع الزراعي، كان نتيجة للتطور الصناعي العام في عام 1928م[33]، فقد أخذت حركة التصنيع طابعاً متقدماً في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي إلى جانب الصناعات الصهيونية بفعل موجات المهاجرين الصهاينة* في تلك الفترة ذات الطابع العمالي الحرفي، وكانت نسبة ما يملكه العرب من مجموع المحلات الصناعية في الثلاثينيات 27.8%، امتلك الصهاينة النسبة الأكبر من الصناعات، إلا أنهم تعادلوا في صناعة إنتاج الزيوت والدهون النباتية والحيوانية وقد بلغ عدد المصانع 12 مصنعاً، تركز الإنتاج العربي فيها على إنتاج الزيوت والدهون النباتية وخاصة زيت الزيتون، في حين أنتجت المصانع الصهيونية الزيوت والدهون النباتية والحيوانية على حد سواء[34].

ولقد عانى منتجو زيت الزيتون الفلسطيني عالي الجودة والنقاء من منافسة الصناعة الصهيونية للزيوت النباتية والحيوانية رخيصة الثمن وقليلة الجودة والمدعومة من قبل حكومة الانتداب البريطاني، كما قدمت الحكومة البريطانية لهم التسهيلات وألغت الرسوم الجمركية عن صادراتها، ووفرت المواد الخام لمصانع (شيمن)، وقدمت الحماية الإنتاجية من المنافسة الخارجية، وقد عادت تلك الحماية بنتائج عكسية على الاقتصاد العربي الفلسطيني، إذ شملت فرض ضرائب جمركية عالية على الزيوت النباتية المستوردة من مصر؛ مثل: زيت بذر القطن، وفرضت قيوداً على تصدير زيت الزيتون الفلسطيني، وذلك لحماية مصانع شيمن لاستخراج الزيوت[35].

---

[31] سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص 275؛ ربا الزهار؛ مرجع سابق ص 31.

[32] صحيفة هآرتس العبرية؛ ع: 4951، 25 الأربعاء، أيلول(سبتمبر)، 1935م، ص5. עיתון הארץ؛ 4951، יום רביעי، 25، 1935، עמ '5.

[33] فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص 669؛ روجر أوين؛ مرجع سابق، ص31.

* الهجرة الصهيونية الخامسة (1933م-1939م)، وقد بلغ عدد المهاجرين الذين قدموا في تلك الهجرة إلى فلسطين نحو 215 ألفا، جاء معظمهم من أقطار وسط أوروبا وألمانيا.(انظر: الموسوعة الفلسطينية؛ مرجع سابق، ص519).

[34] عدنان العامري؛ مرجع سابق، ص107.

[35] علي مهاني؛ مرجع سابق، ص 185؛ صحيفة فلسطين؛ ع 197، سنة 18، الأربعاء، 7 تشرين الأول (أكتوبر)، عام 1934م، ص1.

أوجدت حكومة الانتداب البريطاني بإجراءاتها المنحازة إلى جانب الصناعة الصهيونية للزيوت منافسة قوية، أدت إلى عجز الفلاح الفلسطيني عن تسويق إنتاجه من زيت الزيتون الخام عالي الجودة؛ مما أدى إلى خلطه بزيوت نباتية أخرى، وذلك من جراء منافسة تحديد الأسعار؛ إذ كانت شركة شيمن تبيع صفيحة الزيت المستخرج من معاصرها بثلث الثمن الذي تباع به صفيحة زيت الزيتون الفلسطيني، وأمام تلك المضاربة اضطر بعض الفلاحين إلى خلط زيوتهم النقية بشيء من زيوت الشركة الرخيصة؛ مما أدى إلى رفض مصانع الصابون في نابلس شرائها واستخدامها في صناعتهم[36]، وقد أوضح أصحاب مصانع الصابون النابلسي الشهيرة في نابلس بتاريخ 1934م عن مساوئ خلط زيت الزيتون بالزيوت المحلية وخاصة على صناعة الصابون، فقد رفضت مصر استيراده؛ بسبب ما أصاب صناعة الصابون من **غش في زيت الزيتون**، وطالبوا الحكومة بفرض ضريبة على الزيوت المنافسة لزيت الزيتون لحمايته وحماية صناعته[37].

وقد اضطر الفلاحون لإقناع تجار الصابون في مدينة نابلس لشراء زيت الزيتون في موسم عام 1934م، وقد امتنع أصحاب المصابن في نابلس عن شراء الزيوت من الفلاحين، بسبب ما أصاب زيت الزيتون من غشٍ؛ مما أدي إلى هبوط الأسعار في زيت الزيتون[38]، وأقرّوا إرسال وفداً إلى أصحاب المصابن من أجل التعاون معهم في مكافحة أي غشٍ في زيت الزيتون الذي يرسل إلى المصابن[39].

ولزيادة المضاربة والمنافسة الصهيونية لصناعة زيت الزيتون الفلسطيني، استوردت المصانع اليهودية الصهيونية زيت يشبه زيت الزيتون باللون فقط وهو زيت مغشوش يباع بأسعار قليلة، وسوقته في أسواق الزيوت الفلسطينية، وقد اشتكى بعض تجار الزيت في فلسطين للمندوب السامي البريطاني من تلك الحالة، وطالبوا الحكومة باتخاذ إجراءات لمنع ذلك الغش في زيت الزيتون، ولكن حكومة الانتداب لم تتخذ أي إجراء[40]، ولمواجهة تلك المشكلة قرر أصحاب المصابن في نابلس تقديم شكوى إلى حكومة الانتداب تضامناً مع الفلاحين وحل مشكلة المصابن فقد أصاب الضرر الطرفين جراء ذلك الغش في زيت الزيتون، وقدموا إليها عريضة موقعة من أصحاب مصانع الصابون بنابلس يوضحون فيه الضرر الذي وقع عليهم وعلى الفلاحين، ويطالبون الحكومة بحماية إنتاج زيت الزيتون وفرض ضرائب جمركية

---

[36] علي مهاني؛ مرجع سابق، ص185.

[37] صحيفة فلسطين؛ ع 230، يافا، السبت 24 تشرين الثاني (نوفمبر)، عام 1934م، ص3.

[38] صحيفة الدفاع؛ ع 151، يافا، الخميس، 18 تشرين الأول (أكتوبر)، السنة 1،1934م، ص5.

[39] نفسه.

[40] صحيفة مرأة الشرق؛ ع 151، ، القدس، السبت 9 آذار (مارس) السنة 16،1935م، ص3.

على الزيوت المستوردة [41]، وطالبوا دائرة الصحة العامة بفرض غرامات مالية ومصادرة الزيوت التي يتم ضبطها لدى من يقوم بغش زيت الزيتون[42].

ولقد شهدت البلاد خلال فترة (1936-1939م) تطورات المقاومة الفلسطينية ضد حكومة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين، أدت إلى الثورة الفلسطينية الكبرى 1936م*، أعلنت فيها قيادة الثورة الإضراب العام20نيسان(أبريل)1936م، الذي استمر ستة أشهر متواصلة بلغت (178) يوماً، أُعلن فيه العصيان المدني، والامتناع عن دفع الضرائب، كما اشتد الهجوم على المستعمرات الصهيونية[43] وكانت جماعة منهم تعمل في قطع الأشجار، فتمكنوا من قطع أشجار مثمرة ومنها أشجار الزيتون بمساحة 14 دونماً ثم اختفوا[44]، وزادت الحكومة البريطانية من عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين[45]، واستمر الإضراب العام حتى أثر على حركة التجارة وتصدير الحمضيات والزيوت؛ مما دفع بريطانيا للاتصال بالزعماء العرب للضغط على زعماء الثورة وإيقاف الإضراب والتفاوض للوصول إلى حلول مرضية مع حكومة الانتداب[46]، ولقد أثرت تلك الأحداث على إنتاج زيت الزيتون في الفترة ما بين (1935-1937م)، والجدول رقم (1) يوضح **تقدير كمية إنتاج زيت الزيتون بالطن خلال الفترة (1935-1937م)** [47].

العام / القضاء	1935م	1936م	1937م
اللواء الشمالي	6.713	1.730	1.762
لواء القدس	1.075	881	1.125
اللواء الجنوبي	1.230	539	563
المجموع العام	9.018	3.150	9.450

(41) صحيفة الدفاع؛ مصدر سابق، ص7.

(42) نفسه، ص8؛ صحيفة فلسطين؛ مصدر سابق، ص1.

* اندلعت بعد استشهاد أحد أفراد حركة الجهاد المقدس بقيادة الشيخ فرحان السعدي، دعت فيها اللجنة القومية إلى الإضراب العام.(انظر: دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص ص 91-92).

(43) نفسه؛ ص92.

(44) صحيفة الدفاع؛ ع 181، السنة 2، يافا، الخميس 27 آب،1936م، ص4.

(45) دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص92.

(46) أراني، إفرايم; مرجع سابق، ص23. הראה לי אפרים؛ שם، עמ 23.

(47) سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص186.

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض إنتاج زيت الزيتون في عام 1936م، ويرجع ذلك لأحداث الإضراب العام والثورة في فلسطين، التي أثرت على الزراعة، وبالتالي أثرت على إنتاج زيت الزيتون؛ إذ بلغ مجموع إنتاج زيت الزيتون (3150) طن عام 1936م، بالمقارنة مع عام 1937م الذي تحسن فيه الإنتاج وبلغ (9450) طن؛ بسب مرحلة الثورة التي بدأت بالمفاوضات ثم التوقف، ويلاحظ تفوق إنتاج الزيت في عامي 1935م و1937م، وذلك لتشجيع الحكومة لغرس الأشجار المثمرة ونقص في مساحة الأراضي المزروعة حبوب[48].

انتهجت حكومة الانتداب البريطاني مع وقوع الحرب العالمية الثانية سياسة استمالة العرب إلى جانبها، فأصدرت الكتاب الأبيض 1939م*، منعت فيه انتقال الأراضي إلى غير العرب، وحددت الهجرات الصهيونية إلى فلسطين خلال الخمس سنوات القادمة[49]، ونتيجة لتلك السياسة تطورت الصناعة في فلسطين تطوراً سريعاً، فتم إنشاء عدد كبير من المحلات الصناعية الحديثة، وتطوير المحلات القديمة[50]، كما اجتمعت اللجنة الزراعية في حيفا يوم الاثنين 19 آب (أغسطس) 1940م في المدرسة الزراعية، اجتماعاً عاماً لسائر مفتشي دائرة الزراعة لمختلف الأقضية، للبحث في طرق تخليل (كبس) الزيتون بالأشكال الفنية، وقد دعي إليها عدد كبير من كبار الملاك في المدن التي تهتم بالزيتون ومنتجاته، والتطور في السياسة الزراعية لتحسين الإنتاج وطرق تصنيع الزيتون؛ فقد بلغت كمية الزيت المستخرج من الزيتون حسب النسبة المتوسطة 25% من جميع حاصلات البلاد؛ أي بنحو 10 آلاف طن، منها أربعة آلاف طن تستهلك محلياً للأكل، وألفي طن تستهلك في صناعة الصابون، فتكون الكمية المتوفرة نحو أربعة آلاف طن للتصدير[51].

كما شهد عام 1941 زيادة في عدد المعاصر حيث بلغ عددها 628 معصرة؛ في مقابل 467 معصرة عام 1940م؛ أي بفارق 161 معصرة مما أدى إلى زيادة في الدخل والقوى التشغيلية من الأيدي العاملة في موسم الزيتون، وذلك نتيجة الاهتمام الحكومي والمحلي بموسم الزيتون، كما تقرر افتتاح معرض

---

[48] نفسه؛ ص187.

* أصدرته بريطانيا عام 1939م، وقد جاء فيه ضرورة قيام دولة ثنائية(القومية)، يشارك فيها العرب والصهاينة، وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ، مع ضرورة الحد من الهجرة الصهيونية بحيث تتواصل بعد 5 سنوات فقط.(انظر: الموسوعة الفلسطينية؛ مرجع سابق، ص71)

[49] دون مؤلف؛ مرجع سابق، ص 113.

[50] سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص 285؛ جوجنسكي، تمار؛ مرجع سابق، ص119. ג'וגינסקי، תמר; שם, עמ ' 119.

[51] صحيفة الدفاع؛ ع 1808، يافا، الجمعة 18 نيسان (أبريل)، 1941م، ص2.

للآلات الزراعية المصنوعة في فلسطين في محطة التجارة والزراعة في عكا، عرضت فيه آلات زراعية محلية الصنع لتعم الفائدة على المزارعين الفلسطينيين وتقل تكلفة شرائها من الخارج[52].

ولتشجيع صناعة عصر زيت الزيتون عقدت دائرة الزراعة العامة مسابقة في 18 فبراير(شباط) عام 1941م لأفضل زيت فاخر في فلسطين، من قبل اللجنة الفاحصة للزيت، ونالت الجائزة الأولى قرية بديا التابعة لقضاء نابلس لأفخر زيت زيتون، ونالت قرية ترمسعيا* قضاء رام الله الجائزة الثانية، أما الثالثة فقد نالتها قرية يعبد في قضاء جنين[53].

ولتنشيط تلك الصناعة وترقيتها أوصت اللجنة بإجراء مسابقات بين المزارعين، توزع فيها جوائز على الذين يبذلون جهوداً في ترقية صناعتهم والاجتهاد في تصريف الكميات التي تزيد عن حاجة البلاد في بعض الأسواق الخارجية، ولذا فقد نالت صناعة الزيتون في فلسطين المرتبة الثانية بعد صناعة الحمضيات[54] كما قدمت دائرة الزراعة في القدس الإرشاد الزراعي لأصحاب المعاصر في اجتماع عقد في الرملة، تضمن كثيراً من النصائح والإرشادات حول قطف الزيتون وعصره، وتناول حالة المزروعات في موسم عام 1942م، وأفضل الطرق لتحسين الإنتاج[55]، وفي عام 1945م أوصى عدد من أصحاب بساتين الزيتون في قضاء نابلس على استيراد معاصر آلية من بريطانيا[56].

ويمكن القول: إن السياسة البريطانية قدمت سياسة خاصة لصناعة الزيتون التي تعد صناعة نقدية وشجعت على زراعته وعصره، للاستفادة منه في أثناء الحرب في تمويل جنودها به من ناحية، ولاستمالة العرب إلى جانبها عن طريق وضع سياسة زراعية تشجيعية من ناحية ثانية[57]، ولقد شهدت فلسطين تحسناً ملحوظاً في صناعة زيت الزيتون خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها فبلغ عدد غراس أشجار الزيتون عام 1946م 7 ألاف غرسة، وإنتاج الزيتون 45 ألف طن وإنتاج الزيت10 الأف طن، بعد أن

---

[52] نفسه؛ ع 2504، السنة 10، الاثنين 26 تموز(يوليو)،1943م، ص2.

* تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، اشتهرت بزراعة الزيتون وغيره من الأشجار المثمرة.(انظر: مصطفى الدباغ؛ ج8، ق2، بلادنا فلسطين، ديار بيت المقدس، محافظة رام الله، ط جديدة، إصدار دار الهدى، 1991م، ص283).

[53] صحيفة الدفاع؛ ع 1758، يافا، الأربعاء الموافق 19 شباط (فبراير)،1941م، ص2.

[54] صحيفة الدفاع؛ مصدر سابق، ص2.

[55] صحيفة فلسطين؛ ع172، السنة 26، الجمعة 18(سبتمبر) ،1942م، ص2.

[56] صحيفة الدفاع؛ ع 3134، السنة 12، الجمعة 7 آب(أغسطس)، 1945م، ص2.

[57] سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص ص 286-288؛ جوجنسكي، تمار; مرجع سابق، ص ص124- 133. ג'וגינסקי, תמר; שם, עמ ' 124،133.

كان إنتاج زيت الزيتون عام 1940م 4470 ألف طن فقط؛ وذلك نتيجة العوامل الناجمة عن الحرب والتطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية منذ الحرب، فإن الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد أثناء الحرب جعل أهلها يعتمدون على الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية، ويعتمدون على الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى مطالبة أصحاب رؤوس الأموال من سلطة الانتداب بإقامة مشاريع لاستثمار أموالهم، كما ارتفعت أسعار الزيت في البلاد كثيراً، فأصبح ثمن الطن 65 جنيهاً عام1946م، بعد أن كان ثمنه عام 1945م (40) جنيهاً فقط[58]، ويرجع ذلك الي زيادة الطلب على سلعة زيت الزيتون المعروضة بالأسواق؛ نتيجة لانتهاء حالة الاكتفاء الذاتي عند الناس الذي كانوا ملتزمين بها في أثناء الحرب العالمية الثانية ليقابله زيادة في السعر عام 1946م، وتركز المحصول الأكبر في عكا وطولكرم؛ إذ يستخدم عند الفلسطينيين بشكل رئيس في حياتهم اليومية[59].

وكان للتغيرات الاجتماعية التي أدت إلى أن يغير الناس ذوقهم في اختيار نوع السلعة دوراً مهماً؛ إذ أصبحت السلعة المصنعة آلياً أفضل من السلعة المصنعة باليد، فالطلب على زيت الزيتون المعد في المعاصر الآلية كان أكثر من الطلب على الزيت المعد في المعاصر غير الآلية والقديمة، إضافة إلى زيادة الهجرات الصهيونية التي اقامت المصانع المنافسة للمصانع الفلسطينية في صناعة الزيت، إضافة إلى الدعم الذي قدمته سلطة الانتداب لهم، وجعل الحاجة إلى تطوير الصناعة القائمة على الزيتون الفلسطيني أمراً ضرورياً[60].

2- صناعة الصابون:

تُعَدُّ صناعة الصابون من الصناعات المهمة في فلسطين ومن أقدمها، فقد اشتهرت بها مدينة نابلس، وكان يوجد بها نحو30 مصنعاً، تليها مدينتا حيفا ويافا[61] زاد عددها عن 46 مصبنة قبل الحرب العالمية الأولى[62]، وقدر الإنتاج السنوي في نابلس قبل الحرب العالمية الأولى من 500-1000 طن، وفي حيفا 300 طن، وفي يافا 200-300 طن، وقد تميزت مدينة نابلس غن غيرها من المدن الفلسطينية بإنتاج الصابون ؛ وذلك لاحتوائها على المساحات الواسعة لزراعة الزيتون وبالتالي غزارة إنتاج الزيت، إضافة إلى العوامل الجغرافية والبيئية التي هيأت فيها تلك الميزة عن غيرها من المدن، ويعتمد

---

[58] صحيفة الدفاع؛ ع 1837، الخميس 22 أيار (مايو)،1947م، ص2.

[59] صحيفة هفجار العبرية؛ ب ع ، الثلاثاء 8 تموز (يوليو) 1947م، ص 6. חג'אר؛ יום שלישי، 8 ביולי 1947، עמ '6.

[60] سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص ص 289-290.

[61] إبراهيم الزاملي؛ مرجع سابق، ص190.

[62] إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص20.

إنتاج الصابون على موسم زيت الزيتون بالدرجة الأولى[63]، وكانت معظم المصابن صغيرة تحتوي الواحدة منها على ما يتراوح عاملين وخمسة عمال، وتستعمل الطريقة التقليدية في التصنيع، وقد أدخلت إلى حيفا الطرق الحديثة في الإنتاج بواسطة شركة يهودية صهيونية روسية، كانت تنتج في عام 1911م ما يعادل 200 طن من الصابون في السنة، ثم أنشئ معمل آخر حديث في حيفا تحت إدارة أمريكية، أما في القرى فقد كانت الصناعة محلية لسد حاجة الاستعمال البيتي[64].

والواقع أن صناعة الصابون تأثرت بالأحداث السياسية في أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918م)؛ مما أدى إلى قلة المساحة المزروعة زيتوناً، وتضررت الصناعات القائمة عليه وخاصة الصابون[65]، فتقلص عدد المصابن خلال الحرب إلى 22 مصبنة، وانخفض إنتاجه، فاضطر أصحاب المصابن لاستيراد الزيت من اليونان؛ لقلته في فلسطين[66].

كما شهدت بداية فترة الانتداب 1922م على فلسطين ظهور الطابع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، وبدأ التخلي عن التمركز ضمن دائرة القطاع الزراعي الفلسطيني[67]، ويرجع ذلك إلى دعم الانتداب البريطاني للمشروع الصهيوني؛ مما أدى إلى وجود المنافسة بين الصناعة الصهيونية المدعومة، والصناعة العربية الفلسطينية الذي انحصر في صناعات معينة حددتها سياسة الانتداب لخدمة مصالحها في المنطقة، فقد استمر الطابع الحرفي يسيطر على الصناعات العربية، وكان التطور الذي حدث فيها ذا طابع كمي؛ إذ ازداد عدد منشآت الصناعات التقليدية القائمة؛ مثل: صناعة الصابون، والزيت، والتبغ، وغيرها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة[68]، وكان للصابون ماركة (الجمل) ولصاحبها حسن شكعة* في نابلس دوراً مهماً في ترويج تلك الصناعات عام 1924م؛ حيث تم عقد معرض لصناعة الصابون في نابلس في 20 حزيران (يونيو) من العام نفسه، ونال فيها الجائزة الأولى

---

(63) إبراهيم الزاملي؛ مرجع سابق، ص190.

(64) سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص276.

(65) إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص20.

(66) صحيفة فلسطين؛ ع 694، السنة 8، يافا، الجمعة 11 تموز (جزيران)، 1924م، ص1، نفسه؛ ع 171، يافا، الثلاثاء 31 كانون الأول (ديسمبر)، 1929م، ص9.

(67) فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص668.

(68) عبد الفتاح أبو شكر؛ وآخرون؛ مرجع سابق، ص20.

* من أصحاب المصابن التي اشتهرت بها مدينة نابلس، وهو من أشهر أنواع الصابون النابلسي المصنوع من زيت الزيتون الصافي.(انظر: مروان يوسف؛ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة نابلس(1900-1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م، ص157).

على مستوى صناعة الصابون في فلسطين؛ لأنه أفخر وأحسن صابون مصنوع من زيت الزيتون النقي[69]، اشملت أيضاً على الزيتون والصابون 395 مصنعاً؛ أي: ما يعادل 31.9% لعدد المصانع[70].

وكان لتوتر الأحداث السياسية في فلسطين أثراً بالغاً على وقف أي تطور ممكن أن تشهده، خاصة في ظل الانحياز البريطاني للمستوطنين الصهاينة ودعمها للصناعات الصهيونية، وقد ظهر ذلك واضحاً في أحداث البراق عام 1929م[71]، والتي كشف خلالها الموقف البريطاني المنحاز لصالح الوافدين اليهود، فرأى أهل فلسطين في تلك الأحداث تهديداً لمصالحهم؛ مما أدى إلى إحجامهم عن الاستثمار في المجال الصناعي، حيث الاستثمار طويل الأمد ورؤوس الأموال الثابتة التي يصعب التصرف السريع فيها، وهو ما أشار إليه تقرير سمبسون عام 1930م وقد كان في البلاد في تلك الفترة 400 محل صناعياً منتشرة في القرى والمدن، يعمل بها 7009 عامل؛ أي أقل من عاملين للمشغل الواحد، وهو ما يؤكد استمرار الطابع الحرفي في الصناعة[72]، وعدم تطويرها نتيجة للأحداث.

فقد أثرت مسألة غش زيت الزيتون على تطور صناعة الصابون الفلسطيني وجودته فترة الثلاثينيات تأثيراً سلبياً، نتيجة دعم حكومة الانتداب البريطانية للشركة الصهيونية شيمن لصناعة الزيوت في حيفا، التي استعملت في صناعة الصابون زيوت نباتية كزيت السمسم والفول السوداني، وعباد الشمس، وجوز الهند، وغيرها، الأمر الذي ترتب عليه طرح أصناف جديدة من الصابون، بأسعار أرخص من الصابون العربي الذي كان يعتمد على زيت الزيتون؛ مما أدى إلى إلحاق الخسائر بصناعة الصابون العربي خاصة في نابلس، إلى جانب شركة (أزهار) المحدودة التي، كانت تصنع صابون الوجه وصابون الغسيل[73]، وتقدم التسهيلات لها مقابل التضييق على معاصر زيت الزيتون الفلسطيني[74]؛ مما ألحق الضرر بالفلاح وصاحب المعصرة وصاحب معمل الصابون الفلسطيني في آن واحد.

كان نتيجة المضاربة لمصانع الصابون اليهودي الصهيونية التي تستعمل زيوتاً أخرى في صناعة الصابون، أن استخدم أحد أصحاب المصابن في نابلس في صناعة صابونه في بعض الأحيان زيت الفستق، وكان ذلك يعد أمراً غريباً ويقلل من جودة الصابون النابلسي، المعروف بجودته العالية لاستخدام

---

[69] صحيفة فلسطين؛ ع 697، السنة 8، الجمعة 25 تموز (يوليو)، 1924م، ص4.

[70] عدنان العامري؛ مرجع سابق، ص104.

[71] إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص ص 25-26.

[72] عدنان العامري؛ مرجع سابق، ص 106؛ إبراهيم الزاملي؛ مرجع سابق، ص ص 190-191.

[73] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص210؛ إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص 89؛ أراني، أفرام؛ مرجع سابق، ص43. הראה לי אפרים; שם, עמ 43.

[74] علي مهاني؛ مرجع سابق، ص 185؛ صحيفة فلسطين؛ مصدر سابق، ص 1.

زيت الزيتون في صناعته، ومع ذلك التدهور الاقتصادي لصناعة الصابون، اضطر أصحاب المصابن إلى تقليص عدد العمال فيها، الذين أصبحوا عاطلين عن العمل[75].

وعليه فقد حَمل أصحاب المصابن حكومة الانتداب كافة المسؤولية عن تدهور صناعتهم، لما تقدمه للصناعة اليهودية الصهيونية من تسهيلات ورفع الضرائب عنها، مقابل التضييق على الصناعة الفلسطينية، وعلى الحكومة أن تعين مفتشين في وزارة الصحة يراقبون بيع الزيوت وفرض الغرامة على الزيوت المغشوشة؛ لحماية صناعة الصابون[76]، وكان نتيجة عدم استقبال المصابن زيت الزيتون من الفلاحين الذين يقومون بغشه أن تكدس لديهم الزيت بكميات كبيرة، فاقترح بعض أصحاب المصابن بإنشاء مصابن في مراكز متوسطة من فلسطين، كمحافظة طولكرم ومحافظة جنين، ليتمكن القرويين من تصريف زيت الزيتون للخروج من تلك الأزمة[77].

كان للأحداث الجارية في فلسطين عام 1933م دوراً في زيادة تردي الوضع الاقتصادي الفلسطيني؛ بسبب زيادة أعداد المهاجرين الصهاينة إلى البلاد، وأحداث الثورة الفلسطينية عام (1936-1939م)، وتراجع حركة التصنيع[78]، بانخفاض التقدم الصناعي لدي الطرفين، وأوقفت زراعة الأشجار؛ كالحمضيات، والزيتون، وغيرها من الأشجار المثمرة وقفاً تاماً تقريباً، والتي يقوم عليها كثير من الصناعات في فلسطين، وزيادة الصعوبات التي يواجهها الجهاز المالي لعدد كبير من المحلات الصناعية، حتى بداية الحرب العالمية الثانية[79].

ولما كان أصحاب المصابن أو ما كان يعرف (بجماعة المصابنة) من الزعماء وأصحاب الالتزام وكبار التجار والعلماء، وأعضاء المجلس البلدي، فقد وجد في المصبنة غرفة أو قاعة يجلس فيها صاحب المصبنة وحوله الوجهاء والأثرياء يعرف (بالديوانية)، ويتخذون القرارات فقد خرج من مصبنة الشكعة القرار السياسي الهام بتاريخ 1936/4/17م لنصرة مدينة يافا بعد الاعتداء الصهيوني عليها، إذ وضع في ذلك الاجتماع أسس ومبادئ الحركات الثورية عام 1936م، وتم الاتفاق على إنشاء اللجنة

---

(75) صحيفة فلسطين؛ ع 173، السنة 16، يافا، الأربعاء 21 أيلول (سبتمبر)،1932م، ص7.

(76) صحيفة الدفاع؛ مصدر سابق، ص8.

(77) نفسه؛ ع 151، السنة1، الخميس 18 تشرين الأول (أكتوبر)،1934م، ص 5؛ صحيفة فلسطين؛ ع 230، السنة 18، السبت 24 تشرين الثاني (نوفمبر)،1934م، ص3.

(78) إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص26؛ جوجنسكي، تمار؛ مرجع سابق، ص107. ג'וגינסקי، תמר; שם, עמ ' 107.

(79) سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص ص 314-315؛ صحيفة الدفاع؛ ع 1837، يافا، الخميس 22 أيار (مايو)، 1937م، ص2؛ فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص678.

القومية للإشراف على سير الحركة الوطنية، وأن يتم إعلان الإضراب العام في نابلس ودعوة سائر مدن فلسطين إلى الإضراب[80].

ولقد أسهمت الحرب العالمية الثانية في تطور الصناعة العربية في فلسطين؛ لاعتماد القوات البريطانية على الصناعات المحلية لسد حاجتهم بسبب ظروف الحرب[81]؛ مما أدى إلى تطور الصناعات العربية بعد فترة الركود التي مرت بها خلال الأحداث والاضطرابات المتتالية عام (1936-1939م) ولكن كانت كسابقتها صغيرة الحجم، سواء من حيث رؤوس الأموال التي استثمرت فيها أو من حيث عدد العمال العاملين فيها[82]، ويرجع ذلك للسياسة البريطانية المنحازة لجانب المستوطنين الصهاينة[83].

والواقع أن المنافسة اليهودية لصناعة الصابون الفلسطيني ترتب عليها أزمة اقتصادية عند العرب الفلسطينيين عانت منها مصانع الصابون في نابلس، كان نتيجتها إدخال زيوت أقل جودة من زيت الزيتون، وقد أجبرت هذه المنافسة الشديدة المعامل الفلسطينية على استخدام أرخص الزيوت، ولكنها تحقق رغوة وتنظيف، وكان يتم الإحتيال على الألوان والروائح بإضافة بعض النكهات والعطور المستحبة لإخفاء ألوانها وروائحها الكريهة؛ فالصابون الفلسطيني الذي يصنع من بقايا زيت الزيتون (الجفت)* ذات اللون الأخضر والقوام اللزج، يطلق عليه اسم "كاستيل"، أما الصابون المقلد المصنوع من الزيوت الأخرى فإنه يُصبغ باللون الأخضر تقليداً للصابون الفلسطيني المشهور في الأسواق[84]، وقد أظهر إحصاء عام 1939م الصناعي تراجع عدد مصانع الصابون العربية، من 40 مصنعاً في عام 1936م إلى 27 مصنعاً عام 1939م، وفي عام 1943م ظهرت مؤشرات الهيمنة الصهيونية على تلك الصناعة العربية

---

(80) عيسى السفري؛ فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط1، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، 1937م، ص156؛ دنيا الوطن؛ الصابون النابلسي ثروة اقتصادية وحضارية عبر العصور، 2004/3/21م، www.alwatanvoice.com.

(81) جوجنسكي، تمار؛ مرجع سابق، ص125. ג'וגינסקי، תמר; שם, עמ ' 125.

(82) صحيفة الدفاع؛ ع 3134، السنة 12، يافا، الجمعة 17 آب (أغسطس)،1945م، ص2.

(83) إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص ص 35-36؛ عيسى السفري؛ مرجع سابق، ص ص107-108.

* يطلق على ما تبقى من الرواسب بعد عصر الزيتون، وهو مكون من أخشاب البذور وألياف بقايا الزيتون.(على نصوح الطاهر؛ شجرة الزيتون تاريخها وزراعتها وأمراضها وصناعتها، ج2، اللجنة الوطنية العليا للإعلان ، دار الكندي، عمان، الأردن، 2002م، ص754).

(84) مجلة الاقتصاديات العربية والتشريع؛ ع 23، 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، شركة المطبوعات العربية المحدودة، فلسطين وشرق الأردن ، 1936م، عبد الله عدرة؛ هل نقتصر على زيت الزيتون في صناعة الصابون، ص5.

التقليدية؛ إذ أنتجت المصابن الصهيونية في عام 1943م (6.154) طناً مقابل 4.179 طناً للصناعة العربية[85].

كما عمدت مصانع شيمن الصهيونية للزيوت النباتية، على تقليد الإنتاج الفلسطيني من الصابون، فكان إنتاجها مشابهاً شكلاً وحجماً للصابون النابلسي، وكان يتم الكتابة عليه بأحرف عربية كلمة "أحسن صابون شيمن" حتى يتوهم المستهلك بأنه من صنع مدينة نابلس المشهورة بتلك الصناعة، وتم اختيار تلك الكلمة لتوافق كلمة (حسن النابلسي) المكتوبة على الصابون النابلسي، المعروف بتلك الكلمة نسبة إلى مصانعه؛ مما سبب رواجاً لذلك الصابون في الأسواق المحلية والخارجية للتشابه في الكلمة[86]، حتى ارتفع عدد مصانع الصابون اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية من 6 مصانع إلى 17 مصنعاً[87].

وقد أثبتت المراسلات والوثائق عام 1945م، مسالة غش الزيت المستخدم في صناعة الصابون، واستخدام مصانع الصابون دهون وشحوم حيوانية في الصناعة، وقد نَشرت مصانع الصابون في القدس نشرة توعوية باللغات الثلاثة العربية والعبرية والإنجليزية؛ لإرشاد أصحاب المصانع "باستخدام المواد النباتية والمعدنية فقط في صناعة الصابون، ولا يجوز إدخال دهن ونفايات الحيوانات فيها، ومراعاة السلامة العامة في اختيار موقع المصنع، بأن يكون مصادق عليه وله مدخنة وغرفة خاصة لخزن الوقود"[88]، كما خضع الصابون المتوفر في الأسواق إلى تحليله عام 1947م واختبار مدى ملائمته للصحة العامة، وما إذا كان مصنوعاً من زيت الزيتون النقي أم لا[89]، وطالبت بإصدار تراخيص تصدير الصابون وزيت الزيتون، وطلبت من المصدرين الذين تعاونوا مع التجار المصريين لتزويد مشرف الأطعمة في القدس، على أرقام شهادات تثبت انتاجهم خلال الاعوام (1933- 1940م)، من المكونات التالية: زيت الزيتون المكرر وغير المكرر، والصابون المصنوع من زيت الزيتون النقي[90].

ثالثاً: تجارة الزيتون:

ارتبط رواج القطاع التجاري في فلسطين بموقع فلسطين الجغرافي بين الدول العربية الأسيوية والعالمية، وبالقطاعين الزراعي والصناعي فيها[91]، وكان للمواد الطبيعية في فلسطين دورٌ مهمٌ كمحدد

---

(85) فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص677.

(86) إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص36.

(87) ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص210.

(88) Israeli Archives; soap factories, document No. (74/11), Jerusalem, 24 Jn 1945.

(89) Ibid; Analysis of soap, document No. (FC/83), Jerusalem, 24th October, 1947.

(90) صحيفة الحراسة العبرية؛ ع 629، الخميس 30 أب (أغسطس) 1945م، ص3. שמור؛ יום חמישי، 30 באוגוסט 1945، עמ '3.

(91) الموسوعة الفلسطينية؛ ج1، مرجع سابق، ص505.

للتطور الاقتصادي في البلاد من خلال حجم الموارد الطبيعية ونوعيتها، إلا أن التجارة الخارجية عكست مدى تأخر السلع الطبيعية في صادرات فلسطين خلال عهد الانتداب، إذ سيطرت الموارد الزراعية على مكونات التجارة الفلسطينية من الدرجة الأولى[92].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، توقف النشاط التجاري المحلي في فلسطين، وأغلقت على أثر ذلك كثير من المتاجر داخل المدن؛ نتيجة اضطراب الأوضاع الاقتصادية[93]؛ فقد حدث مع بداية عهد الانتداب البريطاني 1920م تزايد عدد السكان حيث سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً ومتصاعداً حتى أصبحت الفجوة كبيرة بين الصادرات والواردات[94]؛ بسبب سياسة حكومة الانتداب المنحازة إلى المستوطنين الصهاينة، حيث أثقلت كاهل الفلاح الفلسطيني بالضرائب وبالأزمات المالية[95].

واتبعت سلطات الانتداب سياسة حماية التجارة اليهودية، وإلحاق الخسائر بالتجارة العربية في فلسطين؛ فقد رفعت الرسوم الجمركية عن العديد من السلع ومنها السمسم المستورد لدعم مصانع (شيمن) الصهيونية لاستخراج الزيوت، وزيادة الضرائب على الزيوت المستوردة من الخارج؛ مما أثر سلباً على الإنتاج الفلسطيني وتجارة الصابون والبطيخ اللتان كانتا يصدران إلى مصر؛ بسبب فرض مصر رسوماً جمركية عالية، رداً على رفع سلطة الانتداب الرسوم الجمركية على زيت بذر القطن المستورد[96]، في حين سمحت سلطات الانتداب للصهاينة باستيراد بذور عباد الشمس وبذور القطن، وزيت الزيتون من الأسواق الأرخص، دون رسوم جمركية، وفي المقابل فرضت الضرائب العالية على الصابون الفلسطيني المصدر إلى الخارج؛ فأصبح المستهلك العربي في فلسطين يدفع سعراً أعلى للصابون المحلي؛ بسبب سياسة الانتداب الداعمة للتجارة الصهيونية[97]، وسمحت باستيراد صابون مارسيليا بألاف الاطنان، ولكنه لا يقارن بالصابون النابلسي عربي الصنع عالي الجودة [98].

وللخروج من أزمة تصدير زيت الزيتون والصابون إلى مصر، وهي السوق الاستهلاكي الأكبر للصابون النابلسي المعروف بجودته العالية، اقترحت غرفة التجارة الوطنية الفلسطينية فتح سوق بديل لتصدير الصابون النابلسي في الهند لحاجة المسلمين اليه، فهو مضمون من حيث مصدر التصنيع

---

[92] نفسه؛ ص ص 682-683.

[93] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص11.

[94] فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص683.

[95] ربا الزهار؛ مرجع سابق، ص ص 87-88.

[96] فؤاد بسيسو؛ مرجع سابق، ص685.

[97] أحمد طرابين؛ مرجع سابق، ص1108.

[98] صحيفة هأرتس؛ مصدر سابق، ص 5. הארץ؛ מקור קודם، עמ '5.

خلاف الصابون المصنع من شحوم حيوانية، مع حمل علامة تجارية تدل على أنه من فلسطين وهي رسم الصخرة المشرفة في المسجد الأقصى وشجرة الزيتون، لتوضح تركيبته[99].

أما عن الاعلانات الترويجية لتجارة الصابون النابلسي الذي كان يحمل علامة تجارية خاصة به، واكتسب شهرة عالية في وسائل الإعلام، ويحذر من التقليد، مثل:

1. إعلان صابون النعامة، لصاحبه السيد طاهر المصري، صاحب معمل الصابون بنابلس، يُباع لدى وكلائه في القدس وحيفا، وهو أفخر صابون صحي مصنوع بزيت الزيتون الصافي[100].
2. صابون زيت الزيتون النابلسي حسن شكعة ماركة مسجلة، من مصنوعات معامل أحمد الشكعة في نابلس، وله رائحة جميلة؛ لأنه مصنوع من زيت الزيتون النقي، يوزع لدى وكلائِهم في يافا وحيفا والقدس[101].
3. إعلان لصابون بالموليف، المركب من زيت جوز الهند وزيت النخيل وزيت الزيتون، وهو صابون تجميلي للوجه، حمل العلامة التجارية وحذر من استعمال الصابون المقلد المصنوع من شحوم الحيوانات، والوكلاء والمستوردون له، مثل الشركة المصرية البريطانية التجارية في مصر شارع سليمان باشا – الإسكندرية، شارع طوش باشا، وللشركة فروع في يافا، وبيروت، وطرابلس[102].
4. صابون ماركة شجرة الزيتون، النقي صنع من زيت الزيتون ذو رائحة جميلة، من مصنوعات معمل علي وسالم النابلسي بنابلس، يوزع لدى وكلائه في يافا والقدس وعمان وحيفا والشام[103].
5. صابون ماركة ممدوح عبد اللطيف بن حسن النابلسي، يوزع لدى وكلائهم في سوريا ومصر وفلسطين، ويطلب من معمله في نابلس[104].
6. وصابون ماركة السَّبعيَن المصنوع من زيت الزيتون النقي، لصاحبه محمد علي الخياط في نابلس[105]، ولقد أوضحت الإعلانات الترويجية لتجارة الصابون النابلسي مدى شهرته وتوزيعه على

---

[99] صحيفة فلسطين؛ مصدر سابق، ص 1؛ فلسطين؛ ع171، يافا، الثلاثاء 31 كانون الأول (ديسمبر)، 1929م، ص9.

[100] صحيفة الحياة؛ ع 231، السنة1، القدس 16 كانون ثاني(ديسمبر)،1931م، ص4.

[101] صحيفة الدفاع؛ ع 151، السنة 1، الخميس 18 تشرين الأول(أكتوبر)،1934م، ص7.

[102] نفسه؛ ع 373، السنة2، الأثنين 15 تموز(يوليو)،1935م، ص3.

[103] نفسه؛ ص 5.

[104] نفسه؛ ع 514، السنة 2، الجمعة 24 كانون أول (ديسمبر)، 1936م، ص1.

[105] صحيفة فلسطين؛ ع 62، السنة 28، السبت 13 تموز(يوليو)،1944م، ص3.

مناطق متعددة داخل فلسطين وخارجها؛ مما يفسر جودته وإقبال المستهلك عليه، وقد كانت حركة تصديره مستمرة.

وفيما يتعلق بأزمة تصدير الصابون النابلسي إلى مصر بين الحربين العالميتين فإنه يمكن القول: إنَّ مصر تعد من أكثر الدول العربية استيراداً للصابون النابلسي المصنوع من زيت الزيتون النقي في فلسطين، ولكن ما واجهته صناعة زيت الزيتون من غش في الزيت أثر على صناعته؛ مما أضر به، وبالتالي أثر على عملية تصديره.

كان معظم الصابون النابلسي يصدر إلى مصر ولكن منذ زيادة الرسوم الجمركية عامي (1930-1931م)، انخفضت كمية الصابون المصدرة اليها؛ فقد قدر موسم زيت الزيتون في هذه الفترة تقريباً بـ 5000 طن في السنة، في مقابل 5512 طنا عام 1925م، وكانت المشكلة بعد رفض مصر تكمن في إيجاد أسواق أخرى بديلة لتصدير زيت الزيتون الذي يصنع منه الصابون[106]، ولقد فرضت الحكومة المصرية ضريبةً باهظةً على استيراد الصابون النابلسي؛ بسبب زيادة كمية تصدير الصابون إلى مصر، ومنافسة الصابون المصري المحلي من ناحية، وبعض حالات الغش في الزيوت المستخدمة في صناعة الصابون الفلسطيني التي طرأت عليه؛ مما أدى إلى اعدام كمية كبيرة من الصابون المغشوش[107].

كان للأحداث السياسية في فلسطين أثرٌ بالغٌ على تجارة الصابون؛ إذ اضطر أصحاب المصابن إلى تصريف إنتاجهم بكميات كبيرة، خاصة بعد تجدد المواجهات والأحداث عام 1933م، بين الفلسطينيين وقوات الانتداب والصهاينة؛ بسبب زيادة أعداد الوافدين الصهاينة، وانفجار الموقف أثناء الثورة الفلسطينية عام (1936-1939م) وتوقفت خلاله حركة الاستيراد والتصدير عبر موانئ حيفا ويافا، وهما ميناءي فلسطين الرئيسيين في ذلك الوقت، ونتيجة لتلك الأحداث سارع تجار المصابن إلى تصدير بضائعهم إلى الأسواق العربية المجاورة، كمصر وسوريا[108]، فقد حدثت أزمة تصدير الصابون النابلسي إلى مصر في بداية فترة الأربعينيات من القرن العشرين؛ فقد بلغ قيمة الصادر من الصابون الذي يعود لشركة محمد نمر حسن النابلسي وأولاده عام (1940-1941م) إلى مصر قبل حدوث منع التصدير إلى 357.378 كيلو غرام و2.539 شوال صابون مصنوع من زيت الزيتون الفلسطيني[109]، ولقد اعتمد إنتاج وتصدير

---

[106] سعيد حمادة؛ مرجع سابق، ص ص 185- 188.

[107] صحيفة الصراط؛ ع 643، سنة ؛ يافا، الخميس 29 أيلول (سبتمبر)،1932م، ص 3؛ صحيفة فلسطين؛ ع 198، السنة 16، يافا، الخميس، 20 تشرين الأول(أكتوبر)،1932م، ص 2.

[108] إبراهيم الجندي؛ مرجع سابق، ص ص 25-26.

[109] مكتب شركة محمد نمر حسن النابلسي وأولاده المحدودة الضمان؛ معامل صابون نابلس فلسطين، بيان مشحونات صابون الشركة خلال عام 1941م قبل منع التصدير لمصر، صندوق بريد الوثيقة P.O.Box5

زيت الزيتون والصابون على كمية الإنتاج في العام نفسه قد تكون وإذ كان الإنتاج فيراً أو قليلاً، ومن الملاحظ أن إنتاج فلسطين كان وفيراً وجيداً في فترة (1940-1941م)، وعليه فقد أصدرت الحكومة أذونات لتصدير كمية زيت الزيتون 500 طناً وذلك لوفرة إنتاجه عام 1941م[110].

بدا أن الحكومة المصرية منعت استيراده في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1941م، وذلك لثبوت بعض حالات الغش؛ مما ألحق الضرر بأصحاب المصابن في نابلس، وظهر ذلك في الكتابات الموجه من أصحاب المصابن إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين في 10 تشرين ثاني(نوفمبر) عام 1941م، يوضحون فيها مدى الأضرار التي لحقت بهم جراء منع تصدير إنتاجهم من الصابون إلى مصر، وكتابات أخرى إلى المندوب السامي البريطاني في مصر[111]، يطلبون فيها السماح لهم بتصدير صابونه إلى الأسواق المصرية، بسبب تكدس كميات كبيرة من الصابون في مصانعهم، ولذا طالبوا بمنحهم تصريح للتصدير[112]؛ فقد بلغت كمية الصابون المصنوع من زيت الزيتون عام 1941م الذي بيع في فلسطين وشرق الأردن وسوريا نحو ثلثي إنتاج فلسطين في حين صُدر الثلث الآخر إلى مصر، وهي كمية محدودة بالنسبة لتصدير الصابون لمصر، وقد أوضح سكرتير المندوب السامي أن الصابون النابلسي يشكل منافسة قوية للصابون المصري المحلي، وللحفاظ على الإنتاج المحلي من الصابون يجب تقليل الكمية المستوردة من صابون نابلس[113]، وفي ذلك شهادة قوية على جودة الصابون النابلسي وانتشاره في الأسواق المصرية.

وكان الرد على تلك الرسائل أن سمحت الحكومة بتصدير 15 طناً من زيت الزيتون إلى الأردن شهرياً، و25 طناً شهرياً إلى مصر بتاريخ 1942/2/12م[114]، وتصدير طن واحد من صابون زيت الزيتون شهرياً لصابون آل النابلسي إلى مصر والأردن واعتباراً من شهر أذار (مارس) للعام نفسه، مع تحديد الكمية والنوعية[115]، إلا أن الضرر وقع على جميع تجار الصابون في فلسطين، وكانت الأسواق المصرية السوق الأول لهم من الدرجة الأولى، وللحفاظ على العلامة التجارية لصناعة الصابون التي لها شهرة كبيرة في الأسواق المصرية ، طالب أصحاب المصابن السماح لهم بتصدير عشرة أطناً من الصابون لكي يبقى صابونهم موجوداً في الأسواق المصرية؛ ولأن انقطاعه من الأسواق يخفي علامته

---

(110) صحيفة الدفاع؛ مصدر سابق، ص 2.

(111) Israeli Archives; the chief secretary to the Government of Palestine, 24 the January 1942.

(112) Israeli Archives; Telegram, 20 November 1941, Document No. (20 No. 41).

(113) Ibid; look it 2 November, 1941.

(114) Ibid; Export of soap, 12/2/1942, Haifa, Document, No. (c/371/42).

(115) Ibid; Chief secretary, Haifa, 14th April, 1942, Document, No. (Ex/1528).

التجارية[116]، ولحماية إنتاج الصابون المصدر نَشرت السلطات المسؤولة عن تجارة الصابون في الجرائد، أنها تسعى إلى إصدار صابون موحد للأسواق، ولن تسمح للمصابن بصنع أي صنف آخر غيره، ويصنع بطريقة صحيحة، وبنسبة معينة من زيت الزيتون ومواد أخرى[117]، وطالبت بتخفيض الرسوم الجمركية على الصابون النابلسي[118].

ويتضح مما سبق أن خضوع النشاط الزراعي في فلسطين للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية أدى إلى إحلال تلك القوى مكان أي قوى تنموية وطنية، والتي كان من المفترض وجودها لتمثل السكان الفلسطينيين، فقد أغرقت حكومة الانتداب البريطاني الفلاح الفلسطيني بالأزمات، ضمن سياستها الداعمة للاقتصاد الصهيوني، وكان من بين أسباب فقر فلاحي فلسطين؛ إجراءات حكومة الانتداب البريطاني المنحازة إلى جانب الصناعة اليهودية للزيوت التي تعتبر منافسة قوية، أدت إلى عجز الفلاح الفلسطيني عن تسويق إنتاجه من زيت الزيتون الخام عالي الجودة؛ مما أدى إلى خلطه بزيوت نباتية أخرى، فقد أثرت مسألة غش زيت الزيتون على تطور صناعة الصابون الفلسطيني وجودته تأثيراً سلبياً؛ مما أدى إلى إلحاق الخسائر بصناعة الصابون العربي خاصة في نابلس، كما اتبعت سلطات الانتداب سياسة حماية التجارة اليهودية، وإلحاق الخسائر بالتجارة العربية في فلسطين، فقد زادت الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة لدعم مصانع (شيمن) اليهودية لاستخراج الزيوت، وزيادة الضرائب على الزيوت المستوردة من الخارج؛ مما أثر سلباً على الإنتاج الفلسطيني وأوجد أزمة تصدير الصابون الذي كان يصدر إلى مصر.

الخاتمة

ويتضح مما سبق أن خضوع النشاط الزراعي في فلسطين إلى الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية أدى إلى إحلال تلك القوى مكان أي قوى تنموية وطنية، والتي كان من المفترض وجودها لتمثل السكان الفلسطينيين، فقد أغرقت حكومة الانتداب البريطاني الفلاح الفلسطيني بالأزمات، ضمن سياستها الداعمة للاقتصاد الصهيوني، وكان من بين أسباب فقر فلاحي فلسطين؛ إجراءات حكومة الانتداب البريطاني المنحازة إلى جانب الصناعة اليهودية للزيوت التي تعتبر منافسة قوية، أدت إلى عجز الفلاح الفلسطيني عن تسويق إنتاجه من زيت الزيتون الخام عالي الجودة؛ مما أدى إلى خلطه بزيوت نباتية أخرى، فقد

---

[116] الأرشيف الصهيوني؛ أحمد حسن شكعة، بتاريخ 15كانون الثاني(يناير)1942م، رقم وثيقة (Ex/330).

[117] صحيفة الدفاع؛ ع2504، السنة 10، الإثنين 26 تموز (يوليو)،1943م، ص2؛ صحيفة الدفاع؛ ع 2052، السنة 10، الأربعاء 4 شباط (فبراير)،1942م، ص2.

[118] صحيفة هأرتس العبرية؛ مصدر سابق، ص5. הארץ؛ מקור קודם، עמ '5.

أثرت مسألة غش زيت الزيتون على تطور صناعة الصابون الفلسطيني وجودته تأثيراً سلبياً؛ مما أدى إلى إلحاق الخسائر بصناعة الصابون العربي خاصة في نابلس، كما اتبعت سلطات الانتداب سياسة حماية التجارة اليهودية، وإلحاق الخسائر بالتجارة العربية في فلسطين، فقد زادت من الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة لدعم مصانع (شيمن) اليهودية لاستخراج الزيوت، وزيادة الضرائب على الزيوت المستوردة من الخارج؛ مما أثر سلباً على الإنتاج الفلسطيني واوجد أزمة تصدير الصابون الذي كان يصدر إلى مصر.

المراجع:

أولاً: الوثائق المنشورة باللغة العربية:

1. **الأرشيف الإسرائيلي؛ أحمد حسن شكعة**، بتاريخ 1942/1/15م، رقم وثيقة(Ex/330).
2. **قانون انتقال الأراضي أيلول عام 1920م**، قوانين فلسطين، ج2، الباب: 31، جمع درايتون، مطبعة الروم، القدس، 1934م.
3. **مكتب شركة محمد نمر حسن النابلسي وأولاده المحدودة الضمان؛ معامل صابون نابلس فلسطين**، بيان مشحونات صابون الشركة خلال عام 1941م قبل منع التصدير لمصر، صندوق بريد الوثيقة P.O.Box5.

ثانياً: وثائق منشورة باللغة الانجليزية:

1. **Israeli Archives**; forestry department, olive seedlings, Haifa, November 21, 1946, document number (14/19/FND).
2. --------; Analysis of soap, document No. (FC/83), Jerusalem, 24th October, 1947.
3. ---------; the chief secretary to the Government of Palestine, 24 the January 1942.
4. --------; look it 2 November, 1941.
5. --------; Telegram, 20 November 1941, Document No. (20 No. 41).
6. ---------; Export of soap, 12/2/1942, Haifa, Document, No. (c/371/42).
7. ---------; Chief secretary, Haifa, 14th April, 1942, Document, No. (Ex/1528).
8. ---------; soap factories, document No. (74/11), Jerusalem, 24 Jn 1945.

ثالثاً: الصحف العربية.

1. **جريدة الحياة**؛ القدس 16 كانون ثاني(ديسمبر) 1931م،ع: 231،سنة1.
- **جريدة الدفاع**؛ يافا.
2. الاثنين 15 تموز(يوليو) 1935م، ع: 373، سنة 2.
3. --------؛ الاثنين 26 تموز (يوليو) 1943م، ع : 2504، سنة 10.
4. --------؛ الاثنين 26 تموز(يوليو) 1943م، ع : 2504، سنة 10.

5. ------؛ الأربعاء 4 شباط (فبراير) 1942م، ع : 2052، سنة 10.
6. -------؛ الأربعاء 19 شباط (فبراير) 1941م، ع : 1758.
7. -------؛ الأربعاء شباط (فبراير) 1942م، ع : 1764.
8. -------؛ الثلاثاء 31 كانون الأول (ديسمبر) 1929م، ع: 171.
9. -------؛ الجمعة 18 نيسان(أبريل) 1941م،ع : 1808.
10. -------؛ الجمعة 24 كانون أول (ديسمبر) 1936م، ع: 514، سنة 2.
11.-------؛ الجمعة 17 آب (أغسطس) 1945م، ع : 3134، السنة 12،
12. --------؛ الجمعة 7 آب(أغسطس) 1945م، ع : 3134.
13. --------؛ الخميس 27 آب 1936م، ع: 181، السنة 2.
14. --------؛ الخميس 22 أيار (مايو) 1947م، ع : 1837.
15. --------؛ الخميس 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1934م، ع : 151، سنة1.
16. --------؛ الخميس، 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1934م، سنة 1، ع: 151.
17. --------؛ الخميس 18 تشرين الأول(أكتوبر) 1934م،ع: 151، سنة 1.
18. **جريدة الصراط**؛ الخميس 29 أيلول (سبتمبر) 1932م، ع : 643، سنة 1؛ يافا.
19. **جريدة حقيقة الأمن**؛ الثلاثاء 7 كانون الأول (ديسمبر) 1943م، مج 7،ع: 35، النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت)، (تل أبيب) تل الربيع.
- **جريدة فلسطين**؛ يافا
20. الأربعاء، 17 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1932م، ع 197، سنة 18.
21. ----؛الأربعاء،7 تشرين الأول(أكتوبر)، ع197، سنة 18، عام 1934م.
22. ------؛ الجمعة 25 تموز (يوليو) 1924م، ع : 697-39، سنة 8.
23. ------؛ الجمعة 18(سبتمبر)1942م، ع:172-122،سنة 26.
24. ------؛ الجمعة 11 تموز (جزيران) 1924م، ع : 694-36، سنة 8.
25. ---؛الخميس، 20 تشرين الأول(أكتوبر) 1932م،ع : 198السنة 16.
26. -------؛ السبت 13 تموز(يوليو)1944م، ع : 62، سنة 28.
27. ------؛السبت 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1934م، ع 230، سنة 18.
28. -----؛السبت 24تشرين الثاني (نوفمبر)عام 1934م،ع 230 ،عام 1934م.
29. -----؛ الثلاثاء 31 كانون الأول (ديسمبر) 1929م، ع 171.
30. **جريدة مرأة الشرق**؛ السبت 9 آذار (مارس) عام 1935م، القدس.
31. -------؛ يوم الأربعاء 8 أيلول (سبتمبر) عام 1920م، سنة1، القدس.

رابعاً: المراجع العربية والمترجمة.

1. إبراهيم الجندي؛ **الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني**، كتاب صامد (7)، ط1، دار الكرمل، عمان – الأردن،، 1986م، ص 11.

2. إبراهيم سالم الزاملي؛ **فلسطين في التقارير البريطانية (1919-1947م)**، دار بن رشد، 2016م.
3. إبراهيم نيروز، **رام الله جغرافيا تاريخ حضارة**، ط1، دار الشروع، رام الله – فلسطين، 2004م.
4. أحمد طرابين؛ **فلسطين في عهد الانتداب البريطاني**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، ط1، بيروت 1990م، أحمد زكي الدجاني؛ مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، دار المستقبل العربي، 1999م.
5. بدون مؤلف؛ **فلسطين تاريخها وقضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.
6. بيان نويهض الحوت؛ **فلسطين القضية الشعب الحضارة التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين1917**م، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت،1991م.
7. روجر أوين؛ **التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب(1918-1948م)**، الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، 1989م.
8. روزماري الصايغ؛ **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، ترجمة: خالد عايد، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت – لبنان، 1980م.
9. سعيد حمادة؛ **النظام الاقتصادي في فلسطين**، المطبعة الأمريكية الجامعة الأمريكية، منشورات كلية العلوم والآداب، سلسلة العلوم الاجتماعية، الحلقة 11، بيروت – لبنان، 1939م.
10. عبد العظيم رمضان؛ **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة**، ج3،الهيئة المصرية العامة للكتاب.
11. عبد الفتاح أبو شكر؛ وآخرون؛ **التصنيع في الضفة الغربية**، ط1، جامعة النجاح الوطنية، مركز التوثيق والمخطوطات، نابلس، 1991م،
12. عبد الفتاح نصر الله؛ طاهر عواد؛ **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، ب ط، ب ت، 2004م.
13. عبد النبي الحوامدة، محمود الرجوب؛ **الزراعة في محافظة الخليل**،ط1، رابطة الجامعين مركز الأبحاث، الخليل-فلسطين، 1992م.
14.على نصوح الطاهر؛ **شجرة الزيتون تاريخها وزراعتها وأمراضها صناعتها**، ج2، اللجنة الوطنية العليا للإعلان ، دار الكندي، عمان- الأردن، 2002م.
15.فلاح خالد علي؛ **فلسطين والانتداب البريطاني (1939-1948م)**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

خامساً: المراجع باللغة العبرية.

1. أراني،إ فرايم; **أرض إسرائيل تاريخ وسياسة وإدارة وتطوير**، إصدار الدائرة الرئيسة للكيرن كايمت لإسرائيل، القدس، ب ت، ص29. הראה לי אפרים; ארץ ישראל: היסטוריה, פוליטיקה, ניהול ופיתוח, שהונפקה על ידי המחלקה הראשית של קרן קיימט, ירושלים, עמ '29.
2. جوجنسكي، تمار؛ **التطور الرأسمالي في فلسطين**، مشاريع جامعية، 1986م. ג'וגינסקי، תמר; פיתוח קפיטליסטי בפלסטין، פרוייקטים באוניברסיטה، 1986، עמ '94، 100.

سادساً: الرسائل العلمية:

1. أسماء إسماعيل الغنيمات؛ **التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين، 2012م.

2. ربا الزهار؛ **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2011م.

3. علي مهاني؛ **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة،2010م.

4. فاطمة موسى خطيب؛ **أثر المناخ على إنتاجية الزيتون في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، 2002م.

5. محمد سعيد المملوك؛ **الضفة الغربية دراسة جيوبولوتيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2012.

6. مروان يوسف؛ **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة نابلس(1900-1918م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م.

سابعاً: دوريات باللغة العربية:

1. المجلة التجارية؛ ع 3، **توفيق زيبق، ناتج زيت الزيتون في العالم في سنة 1924م**؛ ط 1، للغرفة التجارة في حيفا، حيفا، 1925م.

2. مجلة الاقتصاديات العربية والتشريع؛ ع 23، 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، **عبد الله عدرة، هل نقتصر على زيت الزيتون في صناعة الصابون**، شركة المطبوعات العربية المحدودة، 1936م، فلسطين وشرق الأردن.

ثامناً: الموسوعات والمعاجم:

1. جوني منصور؛ **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، ط1، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، 2009 م.

2. روجر أوين؛ **تاريخ فلسطين الاقتصادي**، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، ق1،مج1، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت–لبنان،1990م.

3. فؤاد حمدي بسيسو؛ **الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948م)**، الموسوعة الفلسطينية، ف الخامس، مج1.

4. مصطفى الدباغ؛ **الديار النابلسية**، بلادنا فلسطين، ج3،ق2، ط جديدة، دار الهدى، كفر قرع، 1991م.

5.الموسوعة الفلسطينية،ط1، ق العام،مج 4، هيئة الموسوعة الفلسطينية،دمشق، 1984م.

6.يغال عيلام؛ **أف يهودي في التاريخ الحديث**، ترجمة: عدنان أبو عامر،ط1، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق–سوريا، 2006م.

تاسعاً: مواقع الإلكترونية:

1. دنيا الوطن؛ الصابون النابلسي ثروة اقتصادية وحضارية عبر العصور، 2004/3/21م، www.alwatanvoice.com.

2. https://ar.wikipedia.org.